

الفصل الخامس : السياسات الحكومية

إعداد: د. أسامة زغدود

عناصر المحاضرة

- مقدمة
- سياسات تحديد الأسعار
- السقف سعري
- نتائج تحديد السقف سعري
- الأرضية السعرية
- نتائج تحديد الأرضية السعرية
- السياسات الضريبية
- العلاقة بين توزيع العبء الضريبي و مرونة الطلب و العرض

مقدمة

تقوم بعض الحكومات بالتدخل بصورة مباشرة أو غير مباشرة في نظام آلية السوق لتنفيذ سياسات اقتصادية أو اجتماعية معينة. و يأخذ هذا التدخل أشكالاً متنوعة مثل فرض الضرائب على الانتاج أو تحفيز المزارعين بالدعم المالي لانتاج بعض السلع التموينية لتحقيق الأمن الغذائي للدولة. وقد تتدخل الحكومة مباشرة في تحديد الأسعار و مراقبتها عن طريق وضع تشريعات و قوانين للتأثير في الطلب و العرض.

1. سياسات تحديد الأسعار

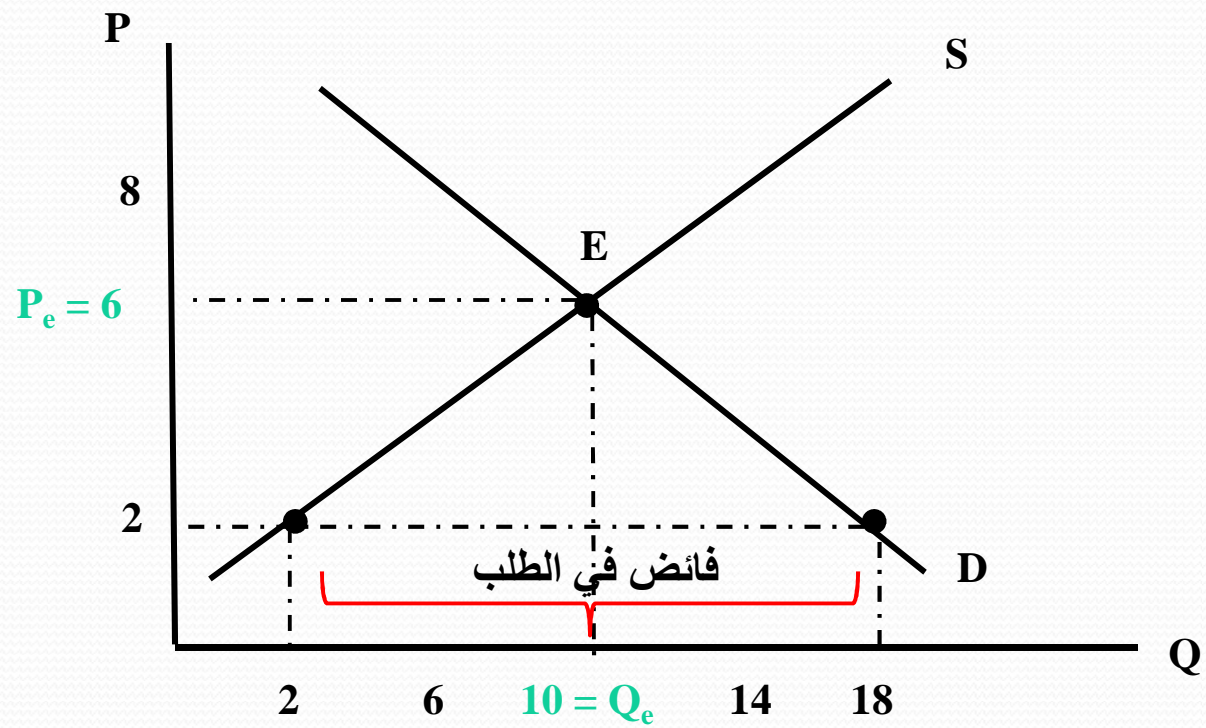
تدخل الحكومات أحيانا بصورة مباشرة في تحديد الأسعار و مراقبتها للتأثير في ظروف الطلب و العرض في أسواق السلع أو أسواق الموارد.

ويتخذ التدخل الحكومي في التحكم و مراقبة الأسعار أحد الشكلين ، هما : تحديد سقف سعري (Price Ceiling) أو تحديد أرضية سعرية (Price Floor).

1.1 السقف السعري (حد أعلى للأسعار)

تقوم الحكومة بسن قوانين وتشريعات لوضع حد أقصى لأسعار بعض السلع خاصة الضرورية والاستهلاكية منها ، بحيث لا يجوز البيع بأكثر منه ، لكن يسمح لبائع السلعة أن يبيعه عند ذلك السعر المحدد أو أقل منه. عادة ما تقوم الحكومة بتحديد سقف سعري أقل من سعر التوازن (تخفيض السعر) لمساعدة المستهلكين الأقل دخلاً. (الشكل 1-5)

السقف السعري



(الشكل رقم 1-5)

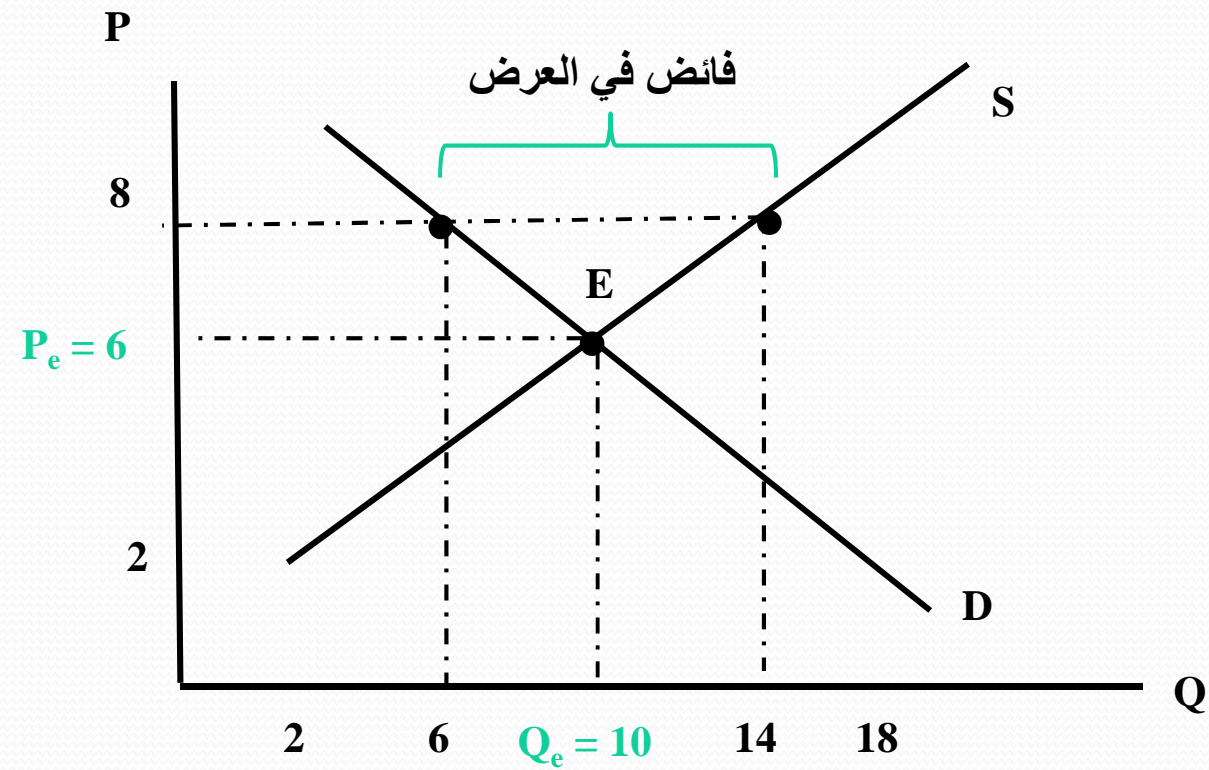
1.1.1 نتائج تحديد السقف سعري

- ظهور فائض في الطلب (أو نقصان في توفر السلعة) لأن عند هذا السعر (أي السقف السعري) الجديد أصبحت الكمية المطلوبة من السلعة أكبر من الكمية المعروضة منها.
- ديمومة هذا الفائض في الطلب ينتج عنه نشوء سوق سوداء للسلعة «Black Market» أي بيع السلعة بسعر أعلى من سعر التوازن الأصلي.
- هدر الموارد في البحث على السلعة دون جدوى.

1.2 الأرضية السعرية (أو حد أدنى للأسعار)

قد تقوم الحكومة أيضا بسن بعض القوانين والتشريعات لوضع حد أدنى لسعر بعض السلع والخدمات, بحيث لا يجوز للبائع البيع بثمن أقل منه, لكن يستطيع أن يبيع السلعة بسعر أعلى منه. عادة ما تكون الارضية السعرية أعلى من السعر التوازني ويكون الهدف منه مساعدة صغار المنتجين (صناعيين و فلاحين). (الشكل رقم 5-2).

الأرضية السعرية

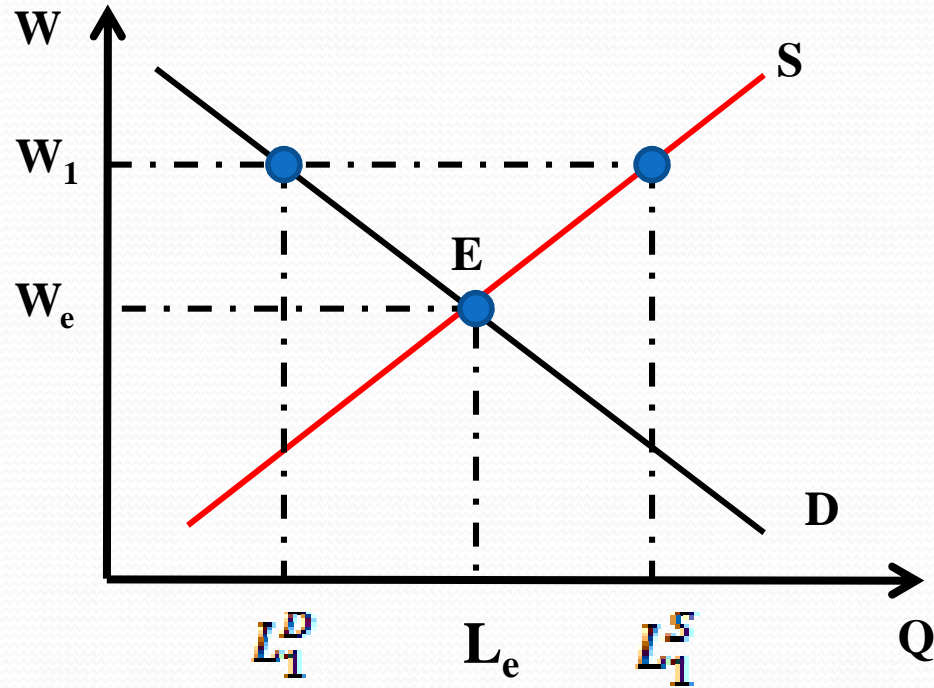


(الشكل رقم 2-5)

الأرضية السعرية

(قوانين الحد الأدنى للأجور)

من الأمثلة الأخرى على تحديد أرضية سعرية تدخل الحكومة في سوق العمل لدعم بعض فئات العمال لتأمين مستوى عيش كريم لهم. و يتم ذلك من خلال تحديد حدنى للأجور « Minimu Wages ».



(شكل رقم 3-5)

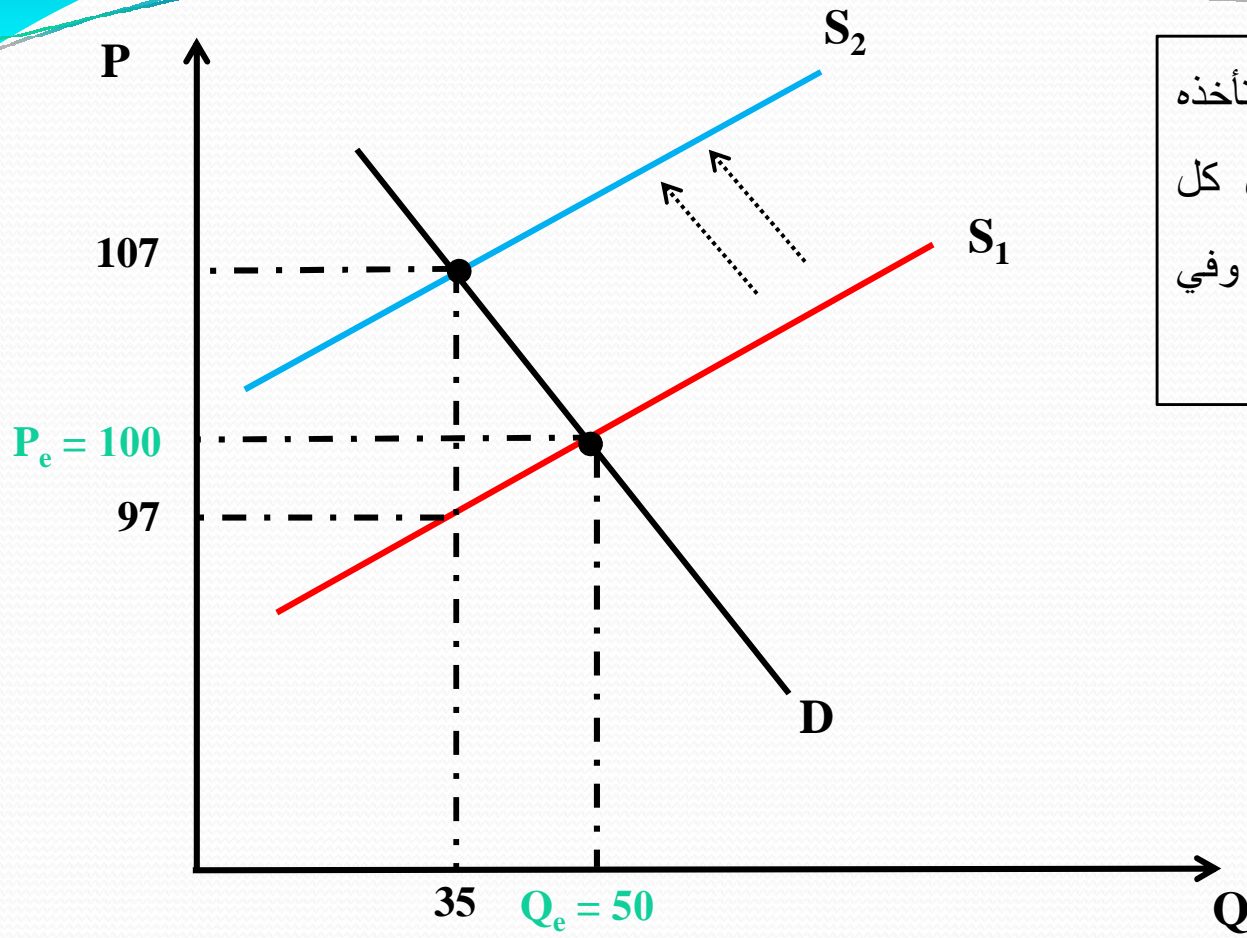
1.2.1 نتائج تحديد الأرضية السعرية

- التسبب في وجود فائض في الانتاج في السوق قد ينتج عنه خسائر كبيرة للمنتجين بالرغم من ان الارضية السعرية فرضت من اجل تلبية مطالبهم.
- قوانين الحد الادنى للأجور قد تؤدي الى خلق البطالة بين العمال.
- هدر الموارد في البحث عن العمل دون جدوى.

2. السياسات الضريبية

معظم الحكومات تستخدم الضرائب لزيادة الإيرادات العامة للدولة التي تنفق بدورها على مشاريع البنية التحتية كتعبيد الطرقات وانشاء السكك الحديدية والمطارات وبناء المدارس والإنفاق على الصحة.

- ما هو اثر هذه الضرائب على المستهلك والمنتج والاسواق؟
- اذا فرضت الحكومة ضريبة على سلعة معينة, من يتحمل عبء هذه الضريبة المستهلك أم المنتج؟
- اذا تحمل المستهلك والمنتج الضريبة من يتحمل العبء الاكبر؟

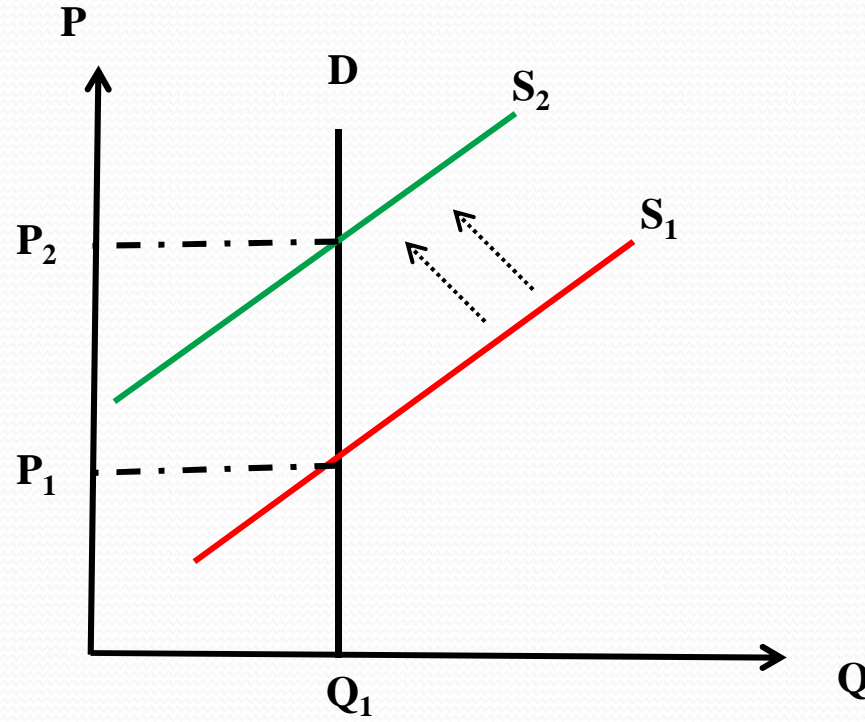


ضريبة الإنتاج: هي قدر من المال تأخذه الحكومة من المنتج أو البائع مقابل كل وحدة مباعه من السلعة أو الخدمة. وفي الشكل رقم 4-5 تساوي 10 دنانير.

(شكل رقم 4-5)

الشكل (4-5): فرض الضريبة ينقل منحنى العرض من S_1 إلى S_2 . يرتفع سعر المشتري من 100 دينار إلى 107 دينار ويسهم في سداد الضريبة بمقدار 7 دنانير، بينما ينخفض سعر البائع من 100 دينار إلى 97 دينار ويسهم بمقدار 3 دنانير في سداد الضريبة. وتحصل الحكومة على إيراد كلي قدره 350 دينار.

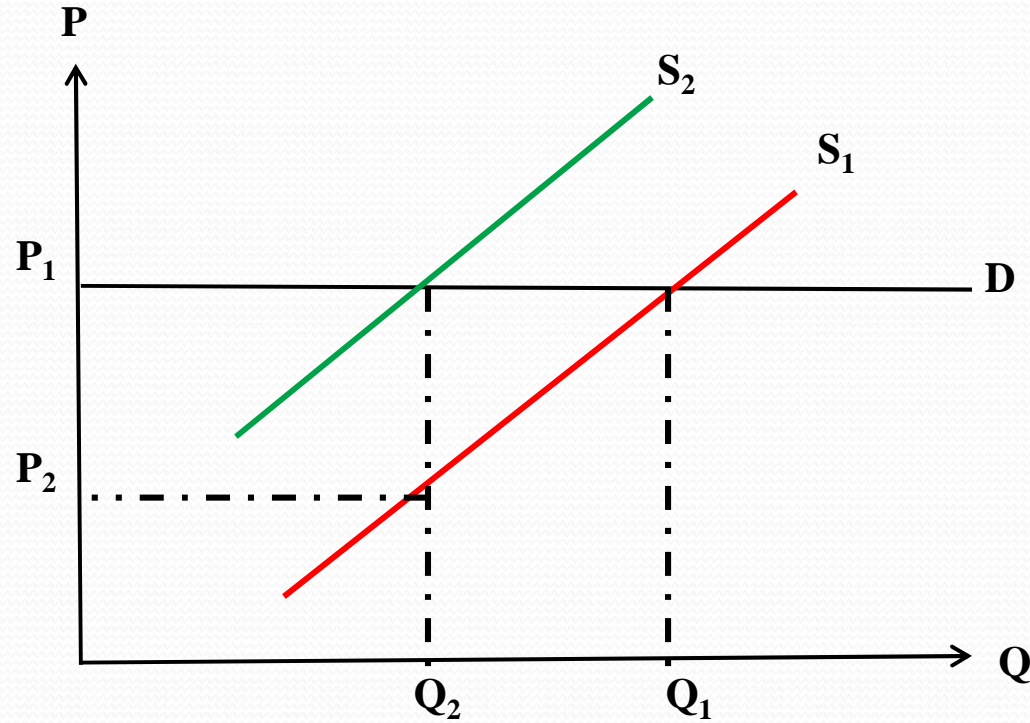
الطلب عديم المرونة تماما



(شكل رقم 5-5)

الشكل (5-5): في حالة الطلب عديم المرونة تماما يتحمل المشتري الضريبة كاملة ويرتفع سعر المشتري بمقدار الضريبة ولا يسهم البائع في تحمل الضريبة، كما في حالة الأدوية عديمة البدائل (مثل الأنسولين).

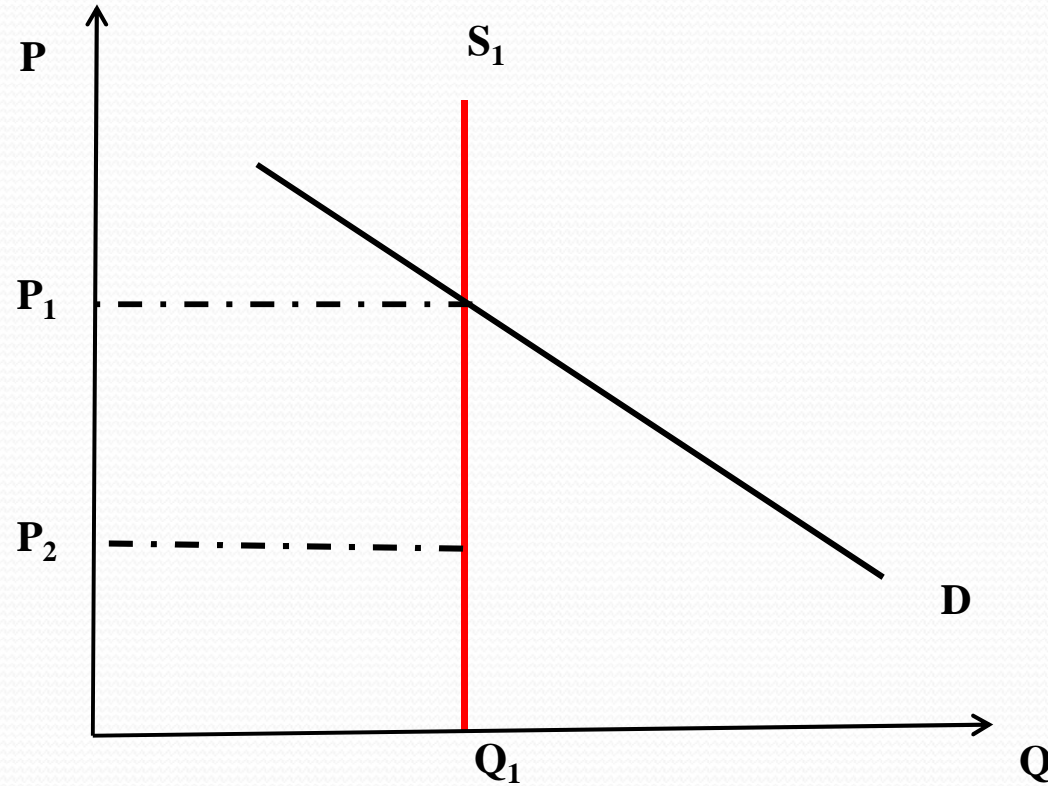
الطلب مرن تماماً



(شكل رقم 5-6)

الشكل (5-6): في حالة الطلب المرناً تماماً يتحمل البائع الضريبة كاملة وينخفض سعره بمقدار الضريبة، ولا يسهم المشتري في تحمل الضريبة، كما في حالة السلعة ذات البدائل العديدة، حيث يتمكن المشتري من استهلاك البدائل غير الخاضعة للضريبة فيتفادى بذلك تحمل عبء الضريبة.

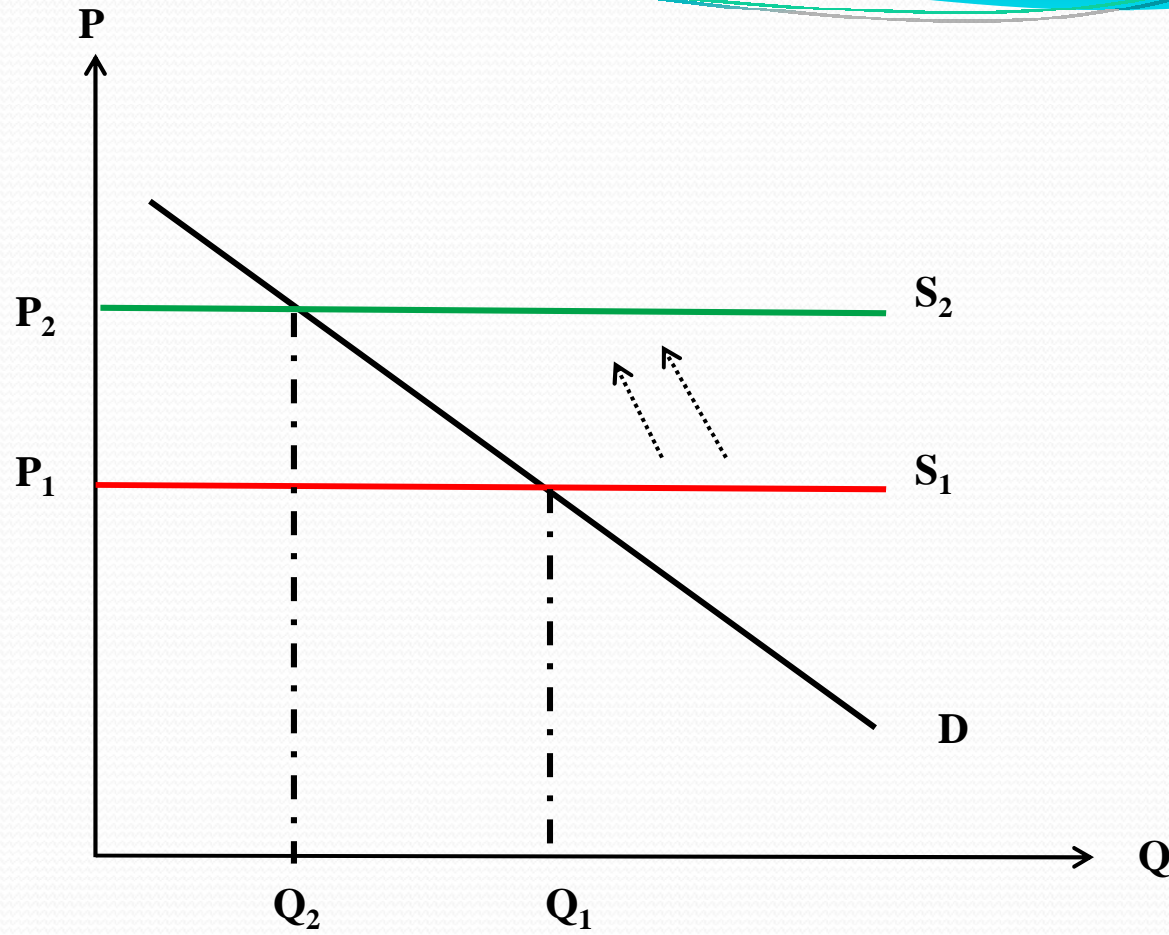
العرض عديم المرونة تماما



(شكل رقم 5-7)

الشكل (5-7): في حالة العرض عديم المرونة تماما يتحمل البائع الضريبة كاملة وينخفض سعر البائع بمقدار الضريبة لعجزه عن تفادي الضريبة بالتحويل إلى السلع البديلة في الإنتاج، غير الخاضعة للضريبة.

العرض مرن تماماً



(شكل رقم 8-5)

الشكل (8-5): في حالة العرض المرن تماماً يتحمل المشتري الضريبة كاملة ويرتفع سعر المشتري بمقدار الضريبة، ولا يسهم البائع في تحمل الضريبة، حيث يتمكن البائع من التحول إلى إنتاج أو بيع البدائل غير الخاضعة للضريبة لتفادي تحمل عبء الضريبة.

العلاقة بين توزيع العبء الضريبي و مرونات الطلب و العرض

بعد دراسة العلاقة بين توزيع العبء الضريبي و مرونات الطلب و العرض من خلال الأشكال البايينية السابقة (ابتداء من الشكل رقم 4-5 حتى الى الشكل رقم 5-8) يمكن لنا أن نحصل هذه العلاقة كالآتي:

- اذا كان الطلب عديم المرون تماما فإن المستهلك هو الذي يتحمل وحده الضريبة كاملة.
- اذا كان العرض مرن تماما فإن المستهلك هو الذي يتحمل وحده الضريبة كاملة.
- اذا كان العرض عديم المرون تماما فإن البائع هو الذي يتحمل وحده الضريبة كاملة.
- اذا كان الطلب مرن تماما فإن البائع هو الذي يتحمل وحده الضريبة كاملة.
- اذا كان الطلب أقل مرونة مقارنة مع العرض يتحمل المستهلك و البائع العبء الضريبي ولكن المستهلك يتحمل العبء الاكبر من هذه الضريبة.
- اذا كان العرض أقل مرونة مقارنة مع الطلب يتحمل المستهلك و البائع العبء الضريبي ولكن البائع يتحمل العبء الاكبر من هذه الضريبة.